الفصل العاشر[١٦٣]

التطابق [١]
La conformité

في بداية الألفية الثالثة سهلت حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص الفساد وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وقد حملت الأحداث البارزة في السنوات الأخيرة، من فضائح مالية وهجمات إرهابية، الدول والمنظمات الدولية على معاقبة الخلل الذي وقع في توقع تلك الأحداث وفي المراقبة، وقد طالت العقوبات الجمعيات ومديريها. إن القدرة على العقاب التي تتزايد بوتيرة تصاعدية استثارت مبدأ التطابق بوصفه أداة حماية ضد مواطن الخلل في التوقع والمراقبة، كما يذكّر بذلك النداء الذي أصدرته **اللجنة المصرفية**[٢] في تقريرها السنوي عام ٢٠٠٥م. إن التطابق مع معايير وقواعد وتحديدات أخرى، يمكنه، وهو يسمح بتدارك أوجه ذلك الخلل، أن يبدو وسيلة الحماية المناسبة للمجتمعات المعاصرة، وبالتالي مطلباً لازماً، هو في الوقت نفسه رد

---

(١) قدم هذا النص بمناسبة لقاء عدالة - شركات نظمته جمعية **سكور فينانس** *Secure Finance* حول موضوع التطابق بالاشتراك مع المعهد الفرنسي للمديرين (IFA) في مارس "آذار" ٢٠٠٦م. [وحول الجمعية المنظمة انظر الموقع الذي يحمل اسم الجمعية نفسه. المترجم].

(٢) *Commission bancaire* = **اللجنة المصرفية**: هي هيئة فرنسية جماعية مسؤولة عن مراقبة المؤسسات الائتمانية، ومعاقبة إخلالها بمهامها. أقرت بموجب قانون المصارف لعام ١٩٨٤م. [المترجم]

مؤسساتي على فقدان الأمن، وشرط للتنمية وتهذيب أخلاقي للحياة العامة. ولكن إلى أي حد ينبغي أن يكون ذلك التطابق؟ إن ظهور قوى جديدة وأوجه نقص جديدة، واضطراب التمثيلات التقليدية للمنزع السياسي والاقتصادي والديني، كل هذا، يتطلب حذراً وتكيفاً. إن السؤال الرئيس هو التالي: هل التطابق الذي يبدو أننا اليوم لا نستطيع الإفلات منه إيجابي، هل هو حماية مخصصة لذلك، وهل هو عامل تفتح للأفراد والجماعات؟ وهل تتطلب تلك الإيجابية شروطاً؟ إن هناك في المقام الأول بعض النقاط التي تستحق التأمل:

١- مع أي شيء نتطابق، إن لم يكن مع قاعدة، أو مع معيار، أو مع قانون؟ هل يتناسب التطابق مع قانون يعبر عن تصور العدل والخير عند من يصوغه ويطبقه؟

٢- هل نستطيع أن نكون "متطابقين في ذاتنا"؟ ألا يحيل التطابق في الذات إلى انحراف يُسمى **التطابقية**؟

٣- أليس هناك سبب للتطابق يدفع إلى التفكير بأنه مرتبط بالعقلانية الاقتصادية للرجال الفاعلين في الاقتصاد؟

٤- ماذا تفترض النظرة الملقاة على التطابق؟ وماذا يعني حينئذٍ استنكار عدم التطابق؟

وإن مما يستحق التأمل أيضاً: كيف نحدد القواعد، ولمن يعود أمر تحديدها؟ كيف نستطيع التوفيق بين التطابق والإبداعية الإستراتيجية، بين الحرية والحذر؟ هل يفترض خطر عدم التطابق نموذجاً فريداً للسيطرة عليه؟ ما القول في الضبط الذاتي؟ هل يجنب التطابق رجل السياسة من أن يتوه في فض نزاعات عرَضية، وهل يجنب القاضي من أن يضل لأنه لا يستطيع أن يكون على المستوى التقني المطلوب؟ وفي أي مقياس تأخذ السيطرة على المخاطر في الحسبان الخصوصيات والاختلافات، خصوصيات الشركات والدول والأفراد واختلافاتها؟ كيف تعارض القوانين تلك الخصوصيات والاختلافات كما تعارض قوانين ثقافية أخرى، وكيف يمكن لها أن تحتويها؟ هل هناك ثمن، ليس اقتصادياً فقط، وإنما أيضاً أخلاقي وجغرافي سياسي

للتطابق؟ وأسئلة أخرى كثيرة [١٦٤] لم نعد بحاجة إلى البرهنة على أنها أمور مستعجلة، لن تجد لها حلولاً، كما يبدو ذلك جلياً لقارئ كتابنا هذا، في هذه الصفحات القليلة.

لنأخذ مادة "طبق" في معجم روبير Robert . إنها تعني "ميزة ما هو متطابق"، وتحيل إلى مفاهيم التماثل، والتوافق، والتناسب والتشابه، والانسجام أيضاً، ولكنها تحيل أيضاً إلى الائتلاف والتوحد. ويفترض قول "التصرف بالتطابق مع.." الطاعة والاشتراك والخضوع.

وإن الرابط الذي يربط التطابق بالأخلاق يشار إليه في اقتباس من فكتور كوزان Victor Cousin:

أقول: إن الأخلاق هي تطابق الفعل مع العقل. وتتمثل مخالفة الأخلاق في التمرد على حكم العقل.

أما بخصوص الصفة "متطابق" فإنها مذكورة في العبارة التي وردت في: المذكرات اليومية لأندريه جيد André Gide بتاريخ ١٥ يناير "كانون الثاني" ١٩٤٥م:

إن كل فكر غير متطابق في فرنسا يصبح موضع شك، ويتعرض على الفور للإدانة.

يبدو أن التطابق في اتساعه الدلالي مرصود للتناقض. لنحاول فهم ذلك.

١- عند الإغريق والرومان، من التشابه إلى التطابق بوصفها فضيلة من فضائل الحذر

1. En Grèce et à Rome, de la resemblance à la conformité comme vertu de prudence

إذنْ، ما "التطابق"؟ إن المفهوم موغل في القدم، ويظهر في الأعمال الشعرية والفلسفية الضخمة عند قدماء الإغريق والرومان. هناك في قلب كلمة التطابق= كونفورميتي Conformité كلمة فورم Forme= شكل. ما الشكل؟ كلمة فورم مشتقة من الكلمة اللاتينية فورما Forma التي هي مستعارة من الكلمة اليونانية مورفي morphé التي

تعني "شكل، شكل جميل". إن كلمة فورم تشير إلى قالب الشيء الحاصل كما تشير إلى شكله، سواء تعلق الأمر بالفنون والتقنيات، وبالمعايير و بالخطاب. إنه يعبر عن "الفكرة" بالنسبة إلى "الصورة"، و"شكل" في مقابل "مادة"، مظهر، هيئة، حالة الكينونة، الجوهر، وتعني أيضاً النمط أو النموذج، أو المعيار، أو العلامة، أو العلامة المميزة.

إن "الشكل" أو "المظهر" عند هوميروس هو أيضاً "الشكل الجميل والمظهر الجميل" يحيل إلى مبدأ تطابق هو تطابق الخارج والداخل (**الإلياذة**، ٢، ٥٨، **والأوديسة**، ١٧، ٣٠٨ - ٤٥٤) إن ما هو جميل هو خير أيضاً. ويجعل شيشرون من الشكل مرجعاً واضحاً، الفكرة **الأفلاطونية**:

وبذلك يكون للتمثال الذي صنعه فيدياس Phidias، **والذي يصوغ شكل منيرفا** Minerve، **يكون له في الذهن شكل جمالها... وإن أشكال الأشياء هذه هي ما يدعوها أفلاطون "أفكاراً"؛ تلك الأفكار خالدة، وتظل في عقلنا وذكائنا في حين أن كل شيء عداها يولد، ويموت ويسري... (الخطيب، ٢، ٨ - ٣، ١٠).**

ولكن مصطلح الشكل، المرتبط أيضاً بالمظهر هو أيضاً عند شيشرون الهيئة التي تتعارض مع محتواه المحتمل. ويرى سينيك Sénéque أن الشكل بوصفه مرجعاً واضحاً هو أيضاً مثال، إن له وظيفة النموذج الواضح والمحسوس في آن معاً.

إنه ما نراه في المرآة وفي اللوحة هو الذي استثار في اليونان القديمة أول التأملات حول مسألة الشكل، والهيئة والتطابق. هل الصورة في المرآة أو في اللوحة هي مرئي يعرض للرؤية مرئياً آخر. وليس هو بشيء ولا مفهوم، ولكنه هيئة، وربما يكون من إنتاج المرآة أو التخييل. وتجد هذه الصورة منشأها في صورة عقلية تسمح بالمصادقة على ما نراه أو لا تسمح؛ تلك الصورة المزدوجة هي ما نراه كما لو أنه الشيء ذاته، في حين الأمر يتعلق بنسخة مما نراه. إن صورة التمثال أو الرسم الشخصي (البورتريه) تحتفظ بشيء من أصلها، على الرغم من أنها تقدم درجات [١٦٥] من تلك المشابهة. وقد عرّف أفلاطون، وهو يحلل في كتابه Sophiste قسميْ **الفن والمحاكاة**، هذه **الصورة الأيقونة** بوصفها إعادة إنتاج

أمين يحتفظ بنسب من سمات الأصل وألوانه، وهي تتعارض مع مفهوم **الفانتازما** الذي هو المظهر الخادع. يرى **أفلاطون** أن هناك محاكاة بارعة، تحمل معنى المشابهة، وهي فن النسخة المطابقة، والمحاكاة، وهي فن إعادة إنتاج ما يظهر للعيان وليس الكينونة، وهي ما يبتعد عن الحقيقة، ويحمل الناظر على الاعتقاد بالحقيقة التي تقدمها تلك المحاكاة. إذاً، يشترك مع الأيقونة، صورتها وتمثيلها، مفهوما المقارنة والمشابهة؛ وتلحق الأيقونة هنا بالشكل. إن **التطابق** مع نموذج يسعى نحو الحقيقة. أما **التطابقية** فإنها تحرص على المظهر، وتبتعد عن الحقيقة وتحمل على الاعتقاد بحقيقتها هي.

وانبثق من مفهوم صورة التشابه هذا مجموعة دلالية تختص بعالم الأخلاق. فالـ epicikeia هي التطابق، والتشابه، وهي لا تشير فقط إلى ما يمكن تصوره، ولكنها تعني أيضاً عند **أرسطو** الإنصاف، ذلك التسامح الذي هو ميزة الرجل الفاضل في المدينة. وذلك الإنصاف هو أيضاً فضيلة القاضي القادر على تصحيح القانون موازناً الحالات على ما هو ليس بحقيقة وإنما بالمحتمل، مختلفاً بذلك مع العدالة التي تحرص على التطبيق الدقيق للقانون (**الأخلاق إلى نيكوماك**، ٧، ١٤).

إذنْ، إن التطابق يحيل إلى **الإنصاف** بوصفه فضيلة من فضائل الحذر، وقدرة إبداع أخلاقية وقانونية، وتمدد، هنا والآن، نحو المحتمل والأفضل. أما To eikos فهي، عبر إعطاء وظيفة الاسم لاسم الفاعل التام الحيادي، ما يبدو أنه صحيح، أو طيب أو عادي، الصحيح المحتمل بالمقابلة مع الحقيقي وغير المحتمل. إن مفهوميْ الخير والشر لا وجود لهما عند **الإغريق**. والتطابق خاضع لقانون المقارنة، فالأكثر صحة واحتمالاً يتغلب على الصحيح المحتمل، وذلك هو السر الدقيق للانقلابات المفاجئة بين مرافعات الاتهام ومرافعات الدفاع. إن المنفعة السياسية التي يمنحها **أرسطو** للخطابة، على العكس من الاحتقار **الأفلاطوني** لها، تجد منشأها هنا:

إن للحق والعدل قوة أكبر من قوة نقيضيهما... وينبغي على التقنية الخطابية التي تسمح باكتشاف طريقة الإقناع المناسب لكل حالة أن تساعد المرافعين الذين يقولون الحق... (**الخطابة**، 1, 1, 1355a - 21 - b 7).

إذا كان المحتمل في **الخطابة الأرسطوطاليسية** هو في جانب الضرورة والعموم، وإذا كان مقياس الحق، وإذا كان التشابه مقياس الواقع فيمكننا أن نفترض، مقتفين أثر التفكير **الأرسطوطاليسي**، أن التطابق يتوطد بوصفه مقياساً للحق والواقع، دون أن يطمح ألبتة إلى أن يكون الحقيقة كما هي، التطابق هو الذي يسمح بالميل نحو القيم الخيّرة، والجميل، والعادل. إن لفعل المحاكاة والتطابق وظيفة التعرف، وبالتالي وظيفة الحقيقة. وقد ألح الإنسانيون في عصر النهضة مثل **بيك دو لا ميراندول** Pic de la Mirandole على أهمية الفطنة والبصيرة اللذين لا ينبغي أن يقتصرا على نموذج واحد، وقد استخدموا مصطلح **ابتكار** inventio للإشارة إلى **التطابق/التشكُّل** حسب نماذج متعددة.

٢- أنتيجونا والملك: أي تطابق؟

2. Antigone et le roi: quelle conformité?

إذا كان **أفلاطون** يرى في كتابه **القوانين** (4, 716c) أن الإله نفسه هو المقياس فإن **أرسطو** يرى في كتابه **الأخلاق إلى نيكوماك** (5K 2K 1136a 32 – 33) أن الإنسان الطيب هو بذاته قاعدة، ونموذج، ومبدأ و مقياس، يعمل على تحديد الفضيلة ويلهم التطابق مع الفضيلة. والإغريق يحترمون "القوانين غير المكتوبة" المنحدرة مباشرة من الإله، والمتطابقة مع الإنصاف الطبيعي كما تذكّر بذلك قصة **أنتيجونا**، والقوانين التي لا يمكن أن يسيطر عليها أي طاغية(**أرسطو، الخطابة**، 15 - 4 1373b 1, 1).

عندما اختارت **أنتيجونا** أن تدفن أخاها امتثالاً للقانون الأسري "الذي له تقدير خاص في نظر الآلهة" فإن أختها عارضتها قائلة:

ألا تحسبين حساباً للنهاية المرعبة التي تتربص بنا إذا تخطينا قرار الحظر وتمردنا على قوة السيد[٣]؟

---

(٣) ترجم الدكتور عبد الرحمن بدوي مسرحية **أنتيجونا** لسوفوكليس ضمن سلسلة التراجيديات اليونانية(١)، **تراجيديات سوفوكليس**، وقدم للترجمة وعلق عليها، وصدرت عن المؤسسة العربية =

ولكن أنتيجونا مقتنعة أن الآلهة هي التي ينبغي "خدمتها في المقام الأول" وليس البشر. والقانون الذي اختارت أن تتطابق معه هو قانون إلهي وليس بشرياً، وأمر الملك لا يمكن أن يقارن به:

ليس زيوس هو الذي أصدر قرارك، والعدالة التي تطبق في رحاب آلهة العالم السفلي ليست هي القوانين التي سنتها الآلهة للناس...(٤)

ثم أعلنت أنتيجونا بفخر لكريون Créon، ملك طيبة:

لكن هذه هي إحدى مزايا حكم الطغيان، إلى جانب مزايا عديدة أخرى، وهي أنه من حقه أن يقول ويفعل ما يريد على وجه الإطلاق(٥).

إن أنتيجونا التي ماتت لأنها اختارت القانون الإلهي، ومكنت أخاها من أن يقيم بين الموتى، قد أصبحت مقياس الحق. ويقول هايمون Hémon لأبيه كريون Créon:

أرى أنك تمارس سلطتك ممارسة سيئة عندما تطأ بقدميك الشعائر الواجب أداؤها للآلهة(٦).

ولن يكون هناك قطيعة بين القوانين التي تحكم الكون، والقوانين التي تحكم المدينة، قوانين المنزل أو الأسرة. والاقتصاد يصنع الكائن الحي، بشرياً كان أو حيواناً أو نباتاً، والقسم البشري من الأحياء يمكنه بعد ذلك تحمل تبعات مسيرة الاندماج في المدينة. والرجل الخيِّر يتطابق مع القانون الإلهي الذي هو في ذاته مقياس العدل.

= للدراسات والترجمة والنشر، بيروت، ١٩٩٤م، والنص الوارد أعلاه هو كلام أخت أنتيجونا المسماة إسمينا، انظر الصفحة١٦٣ من الترجمة العربية. وقارن بترجمتنا أعلاه. [المترجم]

(٤) الترجمة العربية، م. س، ص١٧٥. [المترجم]

(٥) الترجمة العربية، م. س، ص١٧٦. [المترجم]

(٦) سوفوكليس، أنتيجونا، منشورات غارنييه - فلاماريون، ١٩٦٤م، ص٧٠ - ٨٦.

Sophocle, Antigone, Ed. Garnier - Flamarion, 1964, p. 70 - 86.

[قارن بالترجمة العربية، م. س، ص١٨٤. المترجم]

ومنذ أيام الإغريق حددت سيادة القانون في الثقافة الغربية الأفق المعياري لأي نظام بشري. و"الإلزامية" مكون أساسي من مكونات المعيارية، وإن النظام أخلاقياً كان أو قضائياً هو قانون في نظر **أرسطو** (**السياسة**، 3، 1287a)[٧]. إن التمييز والحكم، أي حرية تأويل ما نتطابق معه، في الفكر **الإغريقي** محميان بحقيقة أن القانون هو النظام المتفق عليه؛ فالبشر يمتلكون في ذاتهم القدرة على تحديد الشروط المعيارية لكينونتهم، وهذا يتوافق مع عقلهم ومسؤوليتهم. وإن التفريق بين قانون أصيل وأخر عشوائي يمر عبر التقويم بوصفه واجباً ماتت **أنتيجونا** في سبيله.

أما **شيشرون** الحريص على سمو العقل فإنه يكتب:

ليس القانون إبداعاً مصدره عبقرية البشر، ولا قراراً عشوائياً تتخذه الشعوب، ولكنه شيء أزلي يسود العالم كله بوساطة حكمة أوامره ونواهيه (بحث في القوانين ٢، ٨).

ويكتب **شيشرون** أيضاً في (**بحث في القوانين**، ١، ١٤٢):

إن تطابق القانون، بل تماهيه مع العقل المستقيم في أوامره ونواهيه هو الذي يصنع شرعيته ويجعله إلزامياً.

إن فكرة القانون الطبيعي، كما يرى **شيشرون**، تحيل إلى تنظيم عقلي للممارسات البشرية بوساطة معايير ليست توافقية خالصة، ولكنها تنبثق بالضرورة من "طبيعة"، هي طبيعة العالم والإنسان. وبعد حين، لم يكن القانون الطبيعي في **الإمبراطورية الرومانية** المظفرة، شأنه شأن "القوانين غير المكتوبة" عند **الإغريق**، إلا نظاماً طبيعياً تتعهده الآلهة بالرعاية: قانون **زيوس** الذي واجهت به **أنتيجونا كريون**، أو أنه كان "قانوناً طبيعياً" تضمنه العناية الإلهية في تلك الإمبراطورية المظفرة. ويرى **أوغسطين** أن القانون البشري عادل، إنه، إذاً، يكون قانوناً إذ تطابق مع القانون الطبيعي الذي يتماهى مع الإبداع الإلهي (في **حرية الاختيار**، ١، ٦، ١٥). أما **توما الإكويني** فيرى أن أياً كان يمكن أن يسلك الطريق

---

(٧) قارن بالترجمة العربية لكتاب السياسة، م. س، ص٢٠٤. [المترجم]

إلى أحكام القوانين الطبيعية: **هناك في كل إنسان ميل طبيعي إلى التصرف بما يمليه العقل (الخلاصة اللاهوتية، الفصل الأول الباب الثاني، ٩٤، ٣)**. إن توما الإكويني يجعل من "القانون [١٦٧] الطبيعي" مقاربة "عقلية" يقوم بها الإنسان للقانون الإلهي الذي يتجاوز ذكاءهم. ويصرح **جون لوك** John Locke بأن "قانون الطبيعة يلزم كل الناس" **(البحث الثاني في الحكومة**، II 6 &). إن هذه التأكيدات لا تدهش من يكون، وهو يقتفي أثر **إميل دوركهايم**، مقتنعاً بأن ما نسميه عقلاً يجد منشأه في التفكير الديني. إذنْ، إن مفهوم **التطابق** مرتبط بفكرة معينة للسمو والكونية.

٣- من المقياس الدقيق إلى المنطق السليم، الكوس[٨] والمعيار

3. De la juste mesure à la droite raison, l'équerre et la norme

يشير الشكل forma إلى القالب، ويشير أيضاً إلى الصيغة formula التي تصوغ العلاقات الإنسانية بصيغة قانونية؛ إنها حينئذٍ مشتقة من الكلمة **الإغريقية** gnômôn التي تعني "ما يستخدم بوصفه منظماً أو قاعدة" إحالة متسقة إلى أشخاص، خبراء ومفتشين، على سبيل المثال حراس أشجار الزيتون المقدسة، وإلى أدوات تسجل الزمان، وتقيس المكان، مثل إبرة الساعة الشمسية أو كوس النجار. ويقضي القانون التقليدي في روما بأننا لا نمتلك حق الفعل لأن هناك قانوناً يضمن لنا ذلك، ولكن يمكن أن نرى أنفسنا نعترف بقانون ما لأن قاضي العدل الذي له سلطة تنفيذ القانون أو تفسيره أعد القالب الصيغة ليصوغ بها الزعم القضائي موضوع الخلاف. **وكلمة** gnômôn ترتبط بكلمة nomos، التي يجتمع في معناها في آن معاً مفاهيم الاقتسام والقانون والحق والإلزام، إنها تشير إلى العدل بوصفه دقة المقياس في المقام الأول.

---

(٨) في اللغة أن الكوس: خشبة مثلثة تكون مع النجار يقيس بها تربيع الخشب، وهي كلمة فارسية. والكوس أيضا كأنها أعجمية والعرب تكلمت بها، وذلك إذا أصاب الناس خب في البحر فخافوا الغرق قيل: خافوا الكوس. ابن سيده: والكوس هيج البحر وخبه ومقاربة الغرق فيه وقيل: هو الغرق، وهو دخيل. [المترجم]

ونصل عندما نعبر من **الإغريق** إلى **الرومان**، من nomos إلى norma= المعيار، الذي هو هنا كوس بناة المدن، وهو بلا شك مأخوذ من اسم المفعول المشتق من gnômôn، عندما نعبر كل ذلك، نصل إلى معايير حضارة تقوم على القانون، ولكن أيضاً، وبعموم أكثر، على الجميل والخيِّر والعادل، وهي معاير تفرض نفسها في المدينة عبْر مجموعة من العقوبات. تلك العقوبات هي الانتقاد والتسخيف، والشجب، والتهميش، وأخيراً الإدانة القضائية.

لكي يحتفظ القانون بكل قوته لدى **الرومان**، القانون الذي هو في جوهره بشري، ينبغي عليه أن يكون محفوراً على حجارة المدينة، على مرأى من الناس؛ إن له وجوداً مفصلياً بين مادية المدينة وخلود حق المواطنة، مؤكداً ذلك الرابط بين الهندسة المعمارية والقانون الذي تدل عليها كلمة: معيار، كوس البنَّاء ومعياره. كان الرومان الفخورون بقانونهم المؤلف من اثني عشر لوحاً تحتوي على صياغة للعادات في القرن الخامس قبل الميلاد يزعمون، وخير من يمثل ذلك **شيشرون**، أنه ليس هناك ألبتة ما هو أقرب إلى "قانون العقل"، عقل المقياس والمعيار من القانون الروماني. فهو، **شيشرون**، يلح على حقيقة أنه إذا كان المعيار **الإغريقي** واقعة من وقائع الاقتسام فإن قانون **الرومان** يشير إلى اختيار تشاوري:

فكما أن الإغريق يدرجون في القانون الفكرة الأساسية للإنصاف فإننا ندرج فيه فكرة الاختيار المتمايز، مع أن هذا وذاك هما سمات خاصة من سمات القانون (شيشرون، القوانين، ١، ٦، ١٩).

وبذلك يلحق الإنصاف أو التطابق بالمناسب، وبالأكثر احتمالية: الاختيار التشاوري، أو الحرية اللذين هما أيضاً من السمات الخاصة "للعقل المستقيم".

٤- "منطق الأقوى هو الأفضل على الدوام"

4. "La raison du plus fort est toujours la meilleur"

إن **العقلانية القانونية** ترى، مقتفية أثر **شيشرون** و**توما الإكويني**، أن القانون هو عمل من أعمال العقل السليم. ووحده العقل هو الذي يحدد الغاية التي ينبغي أن

تكون الإرادة مرصودة لها. [١٦٨] ولكن **الوضعية القانونية**، حسبما يراها **هوبز**[٩] Hobbes على سبيل المثال، **ترى أن السلطة هي التي تصوغ القانون وليس الحقيقة**[١٠].

هل هناك منطق للقوة؟ هل يمكن للقانون أن يقوم على القوة؟ هذا ما يقترحه على ما يبدو بعض أبطال حوارات **أفلاطون**. ونحن جميعاً نعرف فكرة **باسكال** المعروفة:

لما لم نستطيع تحصين العدالة، سوغنا القوة، لكي تكون العدالة والقوة متلازمتين[١١].

ونجد في القصة المحكية على ألسنة الحيوانات، والمعنونة **الذئب والحمل**، أن الأخلاق تسبق السرد بدلاً من أن تُستخرج منه:

إن منطق القوي هو الأفضل على الدوام./وسنبرهن على ذلك بعد قليل./ كان هناك حمل يروي عطشه...

---

(٩) ولد توماس هوبز في إنكلترا عام ١٥٨٨م ودخل أكسفورد وهو في الخامسة عشرة، ومكث بها خمس سنوات يتلقى المنطق المدرسي والطبيعيات دون كبير اهتمام. ثم أخذ يطالع الآداب القديمة عموماً والتاريخ والشعر على وجه الخصوص. وعمل في خدمة (بيكون) كاتماً لسره ومعاوناً له في نقل مؤلفاته إلى اللاتينية. ولم يكتب شيئاً في الفلسفة حتى بلغ سن الأربعين. سافر إلى فرنسا وأقام بها سنتين (١٦٢٩ - ١٦٣١م) فعرف فيها مبادئ إقليدس. ولم يكن درس الرياضيات من قبل. وأعجب بالمنهج القياسي، وعول على اصطناعه. ثم عاد مرة أخرى إلى باريس فقويل بالأوساط العملية الباريسية باعتباره فيلسوفاً مذكوراً.[اتضحت معالم فلسفته عام ١٦٤٠م عندما نشر كتاب (مبادئ القانون الطبيعي السياسي)، وبعد عشر سنوات نشر كتاب (لاوثيان) أو المجتمع الكنسي، مادته وصورهُ وسلطتهُ. و **لاوثيان هو التنين الهائل** المذكور في سفر أيوب ويقصد به هوبز الحكم المطلق. تأثرت فلسفته بالثورة البرجوازية في القرن السابع عشر، لذلك يرى بعضهم أنه فيلسوفٌ مادي إنكليزي. وقد كان معلماً للملك **شارل الأول**، ودافع في كتابه المشار إليه (لاوثيان) عن الحكم المطلق، وكان يؤيد بذلك حكم آل ستيوارت في إنجلترا. [المترجم]

(١٠) **التنين الهائل= لاوثيان**، ٢٦، ١٩٧١م، ٢٩٥، رقم ٨١

Léviathan XXVI, 1971, 295, n. 81

(١١) **باسكال، أفكار**، ٢٩٩، برونشفيغ.

Pascal, Pensées, 299, Brunschvig.

ليس أمام القارئ إلا أن يقبل بتأكيدات القاص، فالمنطوق يُقدَّم بوصفه حقيقة، وحقيقة هي على الدوام ضرورية وكونية. أما الحمل فإنه، وهو يخاطب الذئب مباشرة، يقول له "يا سيدي" و"جلالتكم" فإنه يؤسس هو بنفسه في بداية الحكاية لسيادة الذئب. وإذا كان العقل هو قوة تمييز الحقيقي من المزيف فإن منطق الأقوى هو الذي يميز العادل من غير العادل كما يميز الخير من الشر. إن خطاب القوة خطاب تضفى عليه صفة "أخلاقية" أو أنه يضبط نفسه بنفسه بوصفه خطاب عدالة. يقول الذئب: **لقد أخبروني. وينبغي علي أن أثأر.** ولكن هذا التساوي في التمييز لا يكون ممكناً إلا من فاعل يمتلك القوة، وهي ميزة لا تمت بصلة لا إلى الصحيح ولا إلى المزيف ولا إلى الخير ولا إلى الشر، ولكن للجسد. هل سيكون العنف على الدوام في أصل القانون، والقوة في أصل الأخلاق؟ هذا ما يبدو أن الذئب يؤكده، الذئب الذي لا يبدو في كل الأحوال مذنباً، لأن قوة خفية – قوة الطبيعة المتوحشة، قوة التنظيم الذاتي، في مقابل عالم البشر، وعالم الثقافة والمواضعات، الذي ينتمي إليه الحمل المدجن، تلك القوة وجهت إليه أمراً: **لقد أخبروني. وينبغي علي أن أثأر.** ويتمثل الثأر في ادعاء محو آثار عنف قديم بعنف جديد، في حين أن ذلك لا يعدو أن يكون زيادة على ما سبق. إن الذئب يؤكد بأكله الحمل أن عدالته هي عدالة فاعلية اقتصادية: الأكل. إن نمو الكلمة، بالمعنى الجسدي، الفيزيائي، جعل منها حكماً سامياً. إذا كان منطق القوة هو الأفضل على الدوام، فذلك لأنه يمكن للأقوى في ازدهاره ونمائه، في ثروته، في قوته، ولو كان ثمن ذلك ابتلاع الآخر.

وقد وجدنا من قبلُ في **رواية ألكسندر** القروسطية هذه الفقرة التي تتوافق مع مواضعة موغلة في القدم، وأساسية في فكر **الهند**. إن الغازي **ألكسندر الكبير**، الذي يعد النموذج الأمثل لكل ضروب الفروسية وصل إلى **الهند**، وغاص في يوم من الأيام في قعر البحر، في مصب نهر **الغانج** في مركبة ضخمة من الزجاج ليراقب فيه "حياة سكان البحر". ما ذا يقول لنا النص:

لقد رأى الأسماك الكبيرة تحارب الأسماك الصغيرة/ تمسك بها وتبتلعها... تموت بالقوة أو بالمكر... راقب ألكسندر الأسماك الكبيرة والقوية/التي تلتهم الصغيرة، طبقاً لوظيفتها/... وقد جعل هذا المنظر ألكسندر ينفجر ضاحكاً[١٢].

إن غازي الهند مقتنع كل الاقتناع بأن الاستقامة، أو العدالة التي ترتكز على أن تكون متطابقة مع حالته – مع فعله، وإذا استخدمنا أحد المصطلحات الهندوسية نقول: مع كارماه – تفترض ابتلاع الآخر الأضعف ليستمر وجوده ويزداد. وكما هو الحال في حكاية **الذئب والحمل، إن مجرد وسيلة اقتصادية أصبحت مبدأ عاماً للسلوك (ماكس فيبر)**[١٣].

وإنه لمن المناسب هنا الإشارة إلى **الفلسفة الأخلاقية** التي قال بها جون لوك(١٦٣٢ – ١٧٠٤م)، وهي فلسفة يشغل فيها العقل مساحة واسعة، **والقانون الأخلاقي** فيها سابق لكل تملك واعٍ. يرى لوك أن قيمتي الخير والشر مرتبطتان بقوة القانون، أي بسلطة [١٦٩] المشرع. إن الخير أو الشر، المتماهيين مع اللذة والمصيبة التي يشعر بهما الإنسان لا يدخلان الجانب الأخلاقي إلا عبر علاقة مستقيمة، أي عبر مقارنة مع أحد القوانين:

إذا قلنا إن هذا، أخلاقياً، خير، وهذا، أخلاقياً، شر فإن ذلك ليس إلا تطابقاً أو تعارضاً لأفعالنا الإرادية مع قانون ما، تلك الأفعال تجلب لنا خيراً أو شراً بفعل إرادة المشرع أو قوته[١٤]

ليس هناك أفعال أو كلمات تحمل في ذاتها الجانب غير الأخلاقي. إن العلاقة الفعلية بقانون ما هي التي تصنع وحدها الجانب الأخلاقي للفعل[١٥]. ويعود إلى كل

---

(١٢) رواية ألكسندر، باريس، كتاب الجيب، ١٩٩٤م، القسم الثالث: رحلة تحت البحر، ص ٣٢١ – ٣٢٣.
Le Roman d'Alexandre, Paris, Le livre de Poche, 1994, Branche III: Voyage sous - marin, p. 321 - 323.

(١٣) ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، م. س، ص ٢٠٧.

(١٤) محاولة في التسامح، ٢. ٢٨. ٥.
Essai sur la tolérance, 1992, 2. 28. 5.

(١٥) محاولة في التسامح، ٢. ٢٨. ١٦.

فرد أن يعلن رأيه في القانون الذي "يهمه"، وأن يقوِّم في ضوء ذلك القانون الخير الموجود في مثل ذلك الفعل. إن اختيار أي فرد، أو الحكم الذي يصدره هو إذنْ موضع الاحتمال، في حين أن المعرفة هي موضع التأكيد. ولكن لا يصبح القانون قانوناً إلا إذا نطقت به سلطة لها القدرة على منحه القوة. ويلاحظ لوك أنه ينبغي على القانون ليكون ملزماً أن تكون وراءه قوة تخصه بدعمها ليس في المقام الأول لأنه عقلاني، ولكن عبْر ما يستوجبه من عقوبة. إذنْ، إن الاختيار يتم بموجب القوة التي تدعم القانون، قوة ليست من نسق الردع العقلاني، وإنما من نسق الإلزام الجزائي.

وقد أشارت أحداث التاريخ الحديث إلى أنه يمكن أن يكون لذلك الإلزام فاعلية كبيرة. إن القوة الملزمة للشريعة؛ التي هي القانون الإسلامي، وفاعليتها الراهنة، المالية والسياسية، في التطابق مع الشريعة كما هي واضحة من خلال نمو ظاهرة البنوك الإسلامية، لتذكرنا، كما سبق أن رأينا فيما سبق من هذا الكتاب، ببعض مظاهر حكومة كالفان في جنيف، وفاعلية التطابق مع الشرعة الأخلاقية الملزمة للبروتستانتية، وعلى وجه الخصوص الكالفانية والميتودية كما حللها ماكس فيبر. إن الخير الموجود في فعل التطابق، في الحالتين كلتيهما، هو تلك "البركة" السماوية، أو تلك "الحكومة الوديعة"، التي يبدو مظهرها المحسوس عبر النجاح الاقتصادي. وإن "علامة" تلك البركة تُكتسب عبر الفعل. ولكن لوك يذكِّر أيضاً أن رجل السياسية أو رجل الدين الذي يطالب بفعل دون حكم يطالب بفعل لا أخلاقي[١٦].

حينئذٍ يكون السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: كيف يمكننا عقلانياً الاعتقاد بانسجام القانون الديني أو الحتمية الاجتماعية من جانب، وبانسجام حرية الاختيار أو الاختيار المتميز من جانب آخر؟ وكيف نبرهن على أن "التطابق" مع ذلك القانون الملزم يمكن أن يكون إيجابياً لأنه يُدْرك ويُختار بحرية، ولأنه يفسح المجال لممارسة الحكم؟ هل

---

(١٦) محاولة في التسامح، ص ١١٣ - ١١٦.

التطابق إيجابي لأن له فاعلية اقتصادية، ولأنه مناسب للعقلانية الاقتصادية، ولأنه يعد النمو الحكَم الأعلى في هذه المسألة؟

٥- "المجانين وحدهم هم الحازمون والمتأكدون": القانون الطبيعي والتردد المعياري

5. "Il n'y a que les fols certains et résolus": loi naturelle et incertitude normative

كان القرن السادس عشر الميلادي عصر الحروب الأهلية التي سميت حروب "الأديان"، الحروب التي اجتاحت فرنسا وأوروبا باسم مذاهب ومبادئ دينية وسياسية. وينكر العالم ذو النزعة الإنسانية **مونتيني**، الذي كان يعاني في حياته اليومية من العنف القاتل للتطابق مع الإيديولوجيات، كل فعل يؤتى دون تبصر مسبق، كما ينكر أي اعتناق لمذهب وحيد. والتقى في أثناء سفره إلى **إيطاليا** بأحد من يعتقدون بفلسفة "**أرسطوطاليس**"، وهو يفسر في واحدة من **محاولاته** التي خصصها "لتنشئة الأطفال"، أي تربية بصيرتهم وقدرة التمييز لديهم، أن ذلك المعتقد بفلسفة "**أرسطوطاليس**" مقتنع أن:

مفتاح أي تخيلات خصبة وأي حقيقة وقاعدتهما، هو التطابق مع مذهب أرسطو، وأن كل ما هو خارج دائرته وهم وتفاهة، وأن أرسطو رأى كل شيء وقال كل شيء.

يرى هذا الذي يعتقد بفلسفة "**أرسطوطاليس**"، الذي لديه ميل واضح للإطلاق، أنه لا يمكن لأي شيء أن يفوت **أرسطو**: وكل شيء واضح وشفاف في ضوء "**الأرسطوطاليسية**"، ولكن **مونتيني** يؤكد، من جانبه، **أن المجانين وحدهم هم المتأكدون والمصممون**[١٧]. إن هذا الاضطراب المعلن الذي يبدو عليه **مونتيني** يرجع إلى وعيه بإمكانية انحراف المطابق عندما يبدو أنه مرتبطة بمذهب واحد، الذي سيكون

---

(١٧) **محاولات**، ١، ٢٦، "**في تنشئة الأطفال**"، 151 B - C.

Essais, 1, 26 "De l'institution des enfans", 151 B - C.

"منطق الأقوى"، ويتحول حينئذٍ إلى تطابقية. إن كل مادة أو معرفة هي صالحة لممارسة التبصر، إذنْ، للتأويل. ألا يستنفد "المذهب" بطبيعته المزدوجة في التوحيد والإلزام النشاط المعرفي، ألا يعرقل التبصر والتأويل، ثم ألا يتعارض في آخر الأمر مع الحياة وطبيعتها غير الشفافة؟

ويدل التاريخ أيضاً أن هناك تعارضاً بين الدولة الشمولية، المتسلطة أو التي هي على الأقل عشوائية، وبين نموذج أعلى للدولة التي تتميز بتطابقها مع القانون، التي تسمى دولة القانون. ولكن، هل هذا القانون هو نظام تسلسلي من المعايير التي تمت المصادقة عليها أصولاً؟ هل الدولة التي تُعرف بتطابقها مع القانون خاضعة لمعايير قانونية واصفة مثل حقوق الإنسان؟ إن التفاوت في الأنظمة المعيارية هو سمة من السمات المكونة للمعاصرة. وينبغي على القائمين بالأمور، بوصفهم رعايا مستقلين، أن يعززوا توجههم في كون ينضوي تحت لوائه مقاييس معيارية متعددة، وفي غالب الأحيان متعارضة. ويستطيع مفكر عاش في القرن السابع عشر الميلادي مثل غروتيوس[١٨] Grotius أن يكتب أيضاً قائلاً:

يلزم القانون بما هو خير وممدوح، وليس على مجرد ما هو عادل[١٩].

والحال أنه يعود إلى معاصرتنا التي تتسم بتعدد الثقافات، أن تعالج أوضاع التردد المعياري. ما الخيِّر، وما العادل؟ يمكن لمثل هذا السؤال أن يفضي إلى محاولة استرداد التفوق المطلق لقانون يُطرح على أنه قانون مطلق، حتى لو كان ذلك على حساب القانون المدني، وبالتالي، قانون الثقافات.

---

(١٨) هوغو غروتيوس (١٥٨٣ - ١٦٤٥م)، رجل قانون من الأقاليم المتحدة (اليوم هولندا). أرسى أسس القانون الدولي القائم على القانون الطبيعي، ويأتي في الصف الأول بين مفكري العلوم القانونية وفلسفة الدولة. [المترجم]

(١٩) قانون الحرب والسلام، ١، ١، ٩.

Droit de la guerre et de la paix. 1, 1, 9.

وهنا تطرح نفسها مسألة "قانون طبيعي" يفسر محتوى بعض من الأوامر المطلقة الأخلاقية والسياسية والقانونية ويسوغه. سنصف بعض الاختيارات أو الأفعال بأنها "ضد الطبيعة"، أو "لا إنسانية"، أو "منحرفة" أو أنها "أخلاقياً غير معقولة"؛ سنتحدث عن "انتهاك حقوق الإنسان" أو عن "جرائم ضد الإنسانية". ويمكن للمواطنين أنفسهم في بعض الأحيان استدعاء "قانون أعلى" ليتخلصوا من مسؤولياتهم أو من التزاماتهم القانونية، ليقتلوا ويغشوا. هل يعد من النمو، أن يكون "القانون الطبيعي" القابل للتأويل بطرق مختلفة في سياق تعددية دينية، إثنية، واقتصادية، هو الحكم في حال الاختلاف؟ إن نظرية **القانون الطبيعي** تحيل إلى نظرية عامة للخير والشر في الحياة الإنسانية، التي تضم في الوقت نفسه مقترحات معيارية تصنف بعض أنماط الاختيارات والسلوكيات والآراء غير المعيارية التي تنصب على موضوعية الآراء المعيارية وعقلانيتها بوصفها جيدة أو سيئة، أو مسموحاً بها، أو إجبارية، ... إلخ. إن كلمتي "قانون" و"طبيعي" مشكلتان؛ لأنهما يطرحان نفسيهما بوصفهما مقاييس للقيمة قبل أي قرار فردي أو جماعي، ولأنهما فوق كل القوانين، والاتفاقيات، والممارسات الوضعية، ولأنهما يقدمان على أنهما موضوعيان، ولأن أولئك الذين يعتقدون بهما مقتنعون بأنهم يسهمون في إرضاء الأفراد والمجموعات، ويريدون فرض قناعاتهم. هناك رفض للتشاؤمية الأخلاقية التي صار من التقليدي إعلانها ضد المعايير التي تثبتها الأديان، وهناك، في السياق الجديد لعولمة المبادلات التجارية والمالية في آن معاً، أخطار عقائدية أو تواضعية أخلاقية مرتبطة بالفاعلية الاقتصادية، وبالتالي مدعومة من حتمية الفاعلية الاقتصادية.

[١٧١] إنه لمن المؤكد أننا نستطيع اعتماد الرأي القائل بأن معرفة الحقيقي هو خير ينبغي السعي إليه – ينبغي على الدوام أن يكون لدينا ميل نحو الأكثر صحة والأكثر احتمالية – ، في حين أن الجهل والوهم والخلط أمور ينبغي تجنبها. وأول مسلمة أخلاقية عند **توما الإكويني** هي: ينبغي فعل الخير والسعي إليه، والامتناع عن فعل

الشر؛ إذنْ، لا ينبغي التصرف تصرفات مجانية، أي بلا منطق، وينبغي أن يكون لدينا مبدأ مطابق لخير بشري أساس. إن التمييز في هذه الظروف بين "قانون طبيعي" و"حق طبيعي" يمكن أن يكون مفيداً: القانون الطبيعي هو مجموعة الأسباب التي تسوغ فرض مثل هذا الحق الطبيعي، باعتبار أن هذا الأخير هو القانون الطبيعي في تطبيقه على تلك الطبقة من الأشخاص أو على ذلك الشأن الخاص.

وفي هذا الإطار يدين بعضهم اليوم مبدأ سمو حقوق الإنسان بوصفها تهديداً للتنوع الثقافي، وإرادة معلنة للهيمنة الغربية، في حين أن هذا المبدأ يقدمه آخرون بوصفه وسيلة لإضفاء الصفة الشرعية على ذلك التنوع. وأصبحت النسبية الثقافية في الأعم الأغلب تسويغاً إيديولوجياً لارتكاب تعديات على كرامة الكائنات البشرية وحرياته الأساسية أو القبول بها؛ إن الخصوصيات الثقافية تُستَدعى لتسويغ الممارسات الوحشية، وما يؤسف له أن الأمثلة على ذلك كثيرة كل الكثرة.

عندما أعلن روبير بادانتير Robert Badinter:

أومن بكونية حقوق الإنسان، وبأنها كل لا يتجزأ، إنها تظل الأفق الأخلاقي لعصرنا، ووضح فقال:

إنه ينبغي القبول بأن تكتسي ممارسة حقوق الإنسان مظاهر ثقافية مختلفة[٢٠].

لا تتناقض عالمية حقوق الإنسان مع التنوع الثقافي؛ فحق الاختلاف هو حق من حقوق الإنسان؛ وليس ينبغي العزوف عن دعم انبثاق إرادة الاعتراف بحقوق مشتركة بين الكائنات البشرية لأن مفهوم الإنسانية ظهر في وقت متأخر. حينئذٍ تبدو الحتمية القانونية الوضعية، المهتمة بالمواءمة بين الكوني والخاص، دون أن يكون أي شيء مجمداً تجميداً نهائياً، ولا محدداً تحديداً نهائياً، حينئذٍ، تبدو الحتمية المشار إليها، متممة للمطلب الأخلاقي. وإنه لمن المناسب بلا شك أن نفكر ضمن هذا المنظور بخطر

(٢٠) مقابلة مع روبير بادانتير، رئيس بعثة الاحتفال بخمسين سنة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صحيفة لوموند، ١٨ سبتمبر "أيلول" ١٩٩٨م.

العقائدية أو المواضعة الأخلاقية للمطابقة، التي جرى الحديث عنها فيما سبق، بربطها بحتمية الفاعلية الاقتصادية.

وإذا اقتفينا أثر مجيد راهنما الذي يتساءل عن سبب

ازدياد عدد الرجال والنساء الذين يلاحقهم البؤس، في حين أن المشاريع الكبيرة لمساعدة الفقراء لا تني تتعدد، وفي حين أن الاقتصاد لا ينى يمتلك الوسائل الضرورية لتأمين استمرارهم في الحياة على الأقل[٢١].

إذا اقتفينا أثر راهنما فإنه من المناسب أن نتساءل عن التطابق بوصفه همّاً قانونياً في إضفاء صفة "أخلاقية" على حياة الشركات، وعلى المبادلات التجارية عبر المواءمة بين الكوني والخاص، في الوقت نفسه الذي يبدو فيه أن المنافسة الحامية ستسمح بكل أنواع الانحراف، إن لم تفرضها.

٦- الشركة "أرض جديدة" للنـــزعة الإنسانية

6. L'entreprise, "nouveau territoire" de l'humain

إن واحدة من قناعاتنا ومطالبنا الأكثر قوة اليوم بخصوص ذاتنا هي أننا مراقبون مسؤولون أخلاقياً. وهذه المسؤولية الأخلاقية قائمة على حرية الاختيار، وفي نهاية المطاف على مراقبة ذواتنا بوصفها تتضمن في آن واحد وجود اختيارات أخرى، والقدرة على التمييز والاختيار بما أننا نعرف - أو من المفترض بنا أن نعرف - قراراتنا الخاصة.

[١٧٢] إن الشركة العبر وطنية، العبر ثقافية هي التي تقوم اليوم بدور المجتمع، وهي التي تبدو "أرضاً جديدة" للفعل الإنساني. إنها، بالنظر إلى ما تريد، وإلى ثقافتها، بحاجة إلى معايير أو قواعد خاصة ومتجانسة. وإنه لمن المقبول على وجه العموم أنها تستطيع أن تكون وسيلة فاعلة لطرح إجابات عن التهديدات المعاصرة الكبرى، وأن سياساتها في التنمية المستدامة يمكن أن تتمثل في مسار حقوق الإنسان.

---

(٢١) مجيد راهنما، عندما يطرد البؤس الفقر، م. س، ص ١١.

ويعود إليها تأويل الأمر المطلق الكانطي القائل: **إنه ينبغي على الدوام التعامل مع الإنسانية على أنها غاية، وليس ألبتة على أنها مجرد وسيلة**، ذلك الأمر المطلق الذي يبقى واحداً من المبادئ العليا للحياة الأخلاقية، وبالتالي مبدأ متطابقاً مع خير إنساني جوهري متميز في المعايير الأخلاقية التي تدين القتل أو الغش أو الفساد. ويجد هذا المبدأ تعبيراً عنه في حقوق الإنسان التي لا يمكن تغييرها ولا العبث بها.

ولما كانت الشركة معرضة خارج أرضها التقليدية لمشكلات المشرع، والشرعية واكتسابها فإن مسؤوليتها المجتمعية تتمثل ضمن أشياء أخرى في إيجاد "قواعد سلوك" أو "مواثيق أخلاقية" مخصصة لتدارك القانون غير الملائم، والناقص، بل غير العادل. وبذلك تنبثق سلطات جديدة للضبط، تدير العدالة والسياسة بحكمة أيضاً. وإنما سيجد القانون "الطبيعي" العام، وغير الشخصي نفسه بالضرورة معدلاً بتقعيدات داخلية يفترض بها أن تسمح بتوفير جو من المسؤولية، وبأن تكون حاملة لقيم نوعية. ويمكن أن نصر على أن يكون هناك اختيارات مختلفة، قواعد سلوك أو مواثيق أخلاقية مختلفة، في مواجهة اختيار له محمول أخلاقي دال، يرجع إلى تمثيلات مختلفة لمفهوم للخير واحد ووحيد.

يرى كانط أن القانون الذي يُتصور بوصفه وسيلة لإدراك السعادة أو الخير المشترك - الإدارة المتوازنة أو الحكومة الجيدة، والفاعلية الاقتصادية المطروحة بوصفها خيراً مشتركا - كل ذلك، يفرض تبعية في الإرادة لأن هذه محكومة في فعلها بغاية أو بشيء لا تنتجه هي في ذاتها. وإن مثل هذا الحكم لا يستحق أن يطلق عليه اسم قانون، إنه في أحسن الأحوال "قاعدة للبراعة" أو "نصيحة في الفطنة"[٢٢].

وتتوافق في المقابل فكرة القانون مع فكرة الأمر المطلق؛ إنها أمر لا شرطي نخضع له عبر الواجب، وعبر احترام القانون لذاته. ولكن مثل هذه المقاربة لا تأخذ في

---

(٢٢) التأسيس الميتافيزيقي للأخلاق، ١٩٨٥م، ٢٧٧ - ٢٧٩. [قارن بالترجمة العربية، م. س، ص٨٤ - ٨٥. المترجم].

الحسبان تجذر أي قانون في شبكة من الوقائع والدلالات التاريخية، والسياسية والثقافية؛ وإن شرط فاعلية القوانين كما أظهر ذلك **هيغل** Hegel هو أن يجد فيها أولئك الذين تقودهم تعبيراً موضوعياً وعقلانياً عن طبيعتهم الخاصة التي تتناسب مع ثقافتهم بالمعنى الواسع - الحضاري - للمصطلح[٢٣]. إن هذا الاعتراف يمر عبر الحوار والتأهيل المشترك. وإن تقويم المحتوى المعياري الذي يقوم به كل فرد هو عمل متجدد باستمرار، يمكن إتقانه. لا يمكن للتطابق أن يرتبط "بمذهب" وحيد، ولا "بفكر واحد" وثابت. وإن حتمية الفاعلية الاقتصادية والتدفق لن يمكنه الحلول محل الحتميات الدينية التقليدية من جانب، ولا أن يستبدل بعقائدية عقائدية أخرى، ولن يمكنه أيضاً أن يحل محل المبادئ المتطابقة مع الخيرات الأساسية مثلما نطق بها مفكران مختلفان كل الاختلاف مثل **توما الإكويني** و**كانط**، من جانب آخر.

إن قواعد السلوك والمواثيق الأخلاقية للشركات التي هي موضوع هذا المجال الجديد في الشركات، الذي هو "التطابق" ستكون بذلك ضرباً من "قواعد البراعة" و"نصائح للفطنة" أكثر مما هي قانون؛ إنها لن تكون ألبتة وصايا مطلقة، حتى لو كان لها شروط الفاعلية نفسها الموجودة في القوانين، وأعني ضرورة اعتراف صريح من أولئك الذين تديرهم تلك القوانين في كل أنحاء العالم. لا تستطيع أن تكون محركات الأفعال وإنما إطارات لها. ونعلم علم اليقين أنه لا وجود لمجتمع بشري قابل للاستمرار إذا [١٧٣] لم ينجح البشر في تأمين ما هو أساس الرابط الاجتماعي، وأعني إمكانية التبادل المشترك، واستقرار الالتزامات، والوعود والعقود، وفاعلية التهديد والردع. وإنه لمن المهم بداهة أن لا تكون هذه القواعد الأخلاقية متروكة لإرادة القادة؛ لأنه يمكن للتطابق أن يستخدم قناعاً لسمات عدم التمكن. ومن هنا تأتي ضرورة الدقة في التقعيد.

---

(٢٣) **مبادئ لفلسفة القانون**، الفقرة، ١٤٧.

Principes de la Philosophie du Droit, &147.

٧- الثقة والمستقبل

7. La confiance et l'avenir

في هذه الشروط يستطيع "التطابق"، إذا كان فضيلة في الإنصاف والفطنة، المحافظة على توازن القانون المفرط في العمومية، الناقص، بل غير العادل، وإذا كان يعبر عن ذلك الميل نحو الحقيقي، والخير والجميل، قادر على إدارة العدل والسياسة بحكمة، وإذا كان مرتبطاً "بالمنطق السليم" الذي يوائم بين الكوني والخاص، محترساً من العقلانية الاقتصادية الخالصة بوصفها مواضعة أخلاقية حازمة، ولكنها تشير إلى مسؤولية مختلف الشخصيات الفاعلة في الشركة وحركيتهم، وإلى ضرورة إعادة ضبط وتجديد مستمرة للمبادئ، إذا كان كل هذا فإنه يستطيع بلا شك أن يعيد للثقة كل أهميتها، وكل أدائيتها الباهرة. هناك في أزمنة "الأزمة" هذه، كلمة واحدة لا ننفك نسمعها في خطابات رجال الاقتصاد والسياسيين ورجال الأخلاق أيضاً. وهذا بالضبط ما اختاره **مونتيني**، وما شهد به في **محاولاته**: أن نأخذ في الحسبان تعقد الواقع وتدفقه، القبول بعدم السيطرة على الواقع، والثقة بالإنسان وبالذات. إن **التطابق** إذا كان يفترض التوافق الذي تشترك به كائنات مستقلة وعقلانية على المقتضيات الضرورية للإنصاف، وموافقتهم على مجموعة من المبادئ الخاصة للعدالة، مبادئ صيغت بعناية وسلسلت بإحكام، يعيد الثقة بين تلك الكائنات، ويمكن له أن يكون البنية التحتية للشركة، وعبر السبيل نفسه، البنية التحتية للمجتمع. إنه يمنح المستقبل صفة الواقعية. وبذلك يكون "التطابق"، بوصفه اتفاقاً على مجموعة من المبادئ الخاصة للعدالة، ويسمح بالثقة ليس فقط في داخل شركة ما، وإنما يسجل تسجيلاً يتجاوز المجال الوطني، والمجال الثقافي، أوجه الخلل في الإجراءات الوقائية أو في الرقابة على المستقبل، ويسمح بالقول: إن المستقبل هو من قبلُ، في وجه من الوجوه، ما سيكون. إن الفساد، وتبييض الأموال، وتمويل الإرهاب، وكل الفضائح، وأيضاً انحرافات التنمية، وتنصيبها حكماً أعلى، وربط الحرية بالميول وبالمصالح الخاصة، كل هذه الوقائع، قبل أن تحدث حدوثاً محتوماً، يمكن لها ألا تحدث. وفي هذا الفاصل تتنزل

حرية التوافق على مجموعة من المبادئ الخاصة للعدل، ويمكن للشرعة الأخلاقية أن تواجه العقلانية الآلية بالقول: إن المصالح التي تثير أزمة بين الأطراف تحثهم على التعاون أيضاً. وبذلك يتناسب التطابق مع النشاط التنبئي لأنبياء الكتاب المقدس، الذين لا يتنبؤون ليطلعوا الناس على المستقبل فقط، وإنما لكي يكونوا فاعلين في العالم أيضاً. وتلك هي حالة النبي يونس عليه السلام، الذي تنبأ لسكان نينوى بسقوطها، فأيقظ في نفوسهم فضيلة التوبة، وبالتالي مكنهم من الخلاص بأن جعلهم يتطابقون مع الإرادة الإلهية. ولكن يونس عليه السلام كان يود أن لا ينجو سكان نينوى، لأنهم الأعداء التقليديون لإسرائيل؛ فحديثه التنبؤي المتطابق مع الإرادة الإلهية أفضى إلى نتيجة لم يكن هو نفسه، لارتباطه بميوله الخاصة ومصالحه، يرغب فيها. إذنْ يمكن لعدم تطبيق التطابق أن يكون له في أجل مسمى نتائج تتجاوز أولئك الذين صاغوا التطابق أو أولئك الذين أدانوا عدم تطبيقه في مثل تلك الظروف المحددة. وتنتفي في أجل مسمى ضرورة وجود التطابق. وقد كتب الفيلسوف هانس جوناس قائلاً: **إنما وجد التنبؤ بالمصيبة لتلافي وقوعها**[٢٤].

(٢٤) هانس جوناس، مبدأ المسؤولية. شرعة أخلاقية للحضارة التقنية، باريس، فلاماريون، ١٩٩٥م، ص٢٣٣.

Hans Jonas, Le principe responsabilité, une éthique pour la civilsation technologique, Paris, Flammarion, 1995, p. 233.